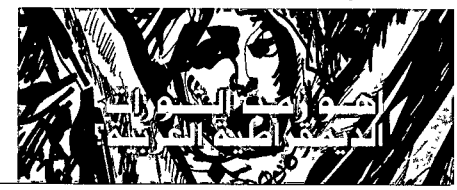

تأمّلات في الزمن الثوريّ العربيّ

□ منذر سليمان

مقدمة

قبل ثورتيْ مصر وتونس لم يكن مطروحًا على جدول أعمال معظم الحركات السياسيّة العربيّة المنظّمة (أمرخّصةً كانت أمْ محظورة) قضايا التغيير والإصلاح من خارج نطاق أسوار الأنظمة العربيّة القائمة. ولذلك أتقنتْ هذه الحركاتُ المرواحةَ في موقع الاعتراض، أو التنديد، أو المطالبة بتعديل بعض الإجراءات والتوجّهات الرسميّة. لم يكن يخطر في ذهن قادتها، أو المثقفين الدائرين في فلكها، أو المستقلين عنها، أنّ الاوضاع ناضجةٌ لإحداث التغيير الجذريّ والدعوة أو السعي إليه.

على أنّ غفلة أولئك القادة والمثقفين لا تنحصر في العجز والمراوحة في المكان، أو التخاذل والرضوخ للتعايش مع أنظمةٍ مستبدّةٍ وفاسدةٍ وتابعة، بل تجاوزوا ذلك كلّه أحيانًا إلى حدّ الجلوس في أحضان هذه الأخيرة، فقبلوا غالبًا بموقع الديكور التجميليّ لمساوئ الأنظمة مقابل رشوة الترخيص بالعمل او الانخراط المحدود في مؤسّسات الدولة.

أفكار مسبّقة وافتراضات تستحقّ المساءلة

يبدو أنّ هناك دليلاً افتراضيّاً غيرَ مكتوب كان يتّبعه معظمُ المعنيّين بشؤون التغيير والثورة والإصلاح في الوطن العربيّ، وأبرزُ ما يحويه:

١ ـ أنّه لا بدّ من قائدٍ ملهِمٍ لأيّ ثورة، يتمتّع بمواصفاتٍ شخصيّةٍ جذّابة (كاريزما) يكون لها مفعولُ السحر على الجماهير لتحريكها.

٢ ـ أنّه لا بدّ من وجود حزب سياسيّ منظّم يتولّى لعب دور الطليعة الثوريّة المنظّمة، القادرةِ على تفعيل دورها وجذبِ عضويّةٍ إليها في كافّة القطاعات الإنتاجيّة والمهنيّة، يؤدّي إلى تأثيرها في النقابات والاتحادات والهيئات القائمة أو التي يتمّ السعيُ إلى تشكيلها.

٣ ـ أنّ آليّة التغيير وآفاقه مسدودة، وقد تتوفّر فقط حين تُقْدم طليعةٌ عسكريّةٌ سريّةٌ داخل القوات المسلّحة على التحضير لانقلابٍ على النظام وتكون قادرةً على تجاوز المغريات التي يعْرضها هذا النظامُ عليها لضمان ولائها له، أو تتفلّت من الرقابة الصارمة للأجهزة الأمنيّة.

٤ ـ أنّه لم يعد بالإمكان تحدّي الأنظمة الاستبداديّة بهدف إسقاطها لأنّها تفنّنتْ في توفير الحماية لنفسها من خلال الأجهزة الأمنيّة التي أنشأتها، كالحرس الجمهوريّ/الملكيّ/الأميريّ، علاوة على أجهزة الشرطة والأمن المركزيّ والمباحث والبوليس السرّيّ والقوّات الخاصّة مضافةً إلى القوّات المسلّحة النظاميّة. وهذا التورّم المفرط للأجهزة الأمنيّة، مقرونًا بإجراءات قوانين الطوارئ في معظم الدول العربيّة، وبممارسة أقصى درجات القمع والعنف ضدّ معارضي النظام، أدّى إلى سيادة منطق الجزع والتخاذل والرضوخ للأمر الواقع. فكأنّ التغيير أضحى من المستحيلات أمام القوى التي يمكن أن تَنْشده.

٥ ـ مقولةُ «ضرورة ان تتصالح الأنظمةُ مع شعوبها.» ويعني ذلك عمليّاً بقاء «قوى المعارضة» في موقع «مناشدة» الأنظمة بهدف الضغط عليها لإدخال بعض الإصلاحات، بما فيها الشكليّة

٦ ـ القبولُ بمنطق أنّ مخاطر الانقسامات العرقيّة والطائفيّة والمذهبيّة، بل القبليّة أيضًا في العديد من الأقطار العربيّة، تَفْرض الحذرَ من طروحات التغيير، خشية الانسياق وراء مخطّطات خارجيّة (صهيونيّة وأميركيّة) لإحداث المزيد من التشرذم على امتداد الوطن العربيّ. وهكذا تحوّلتْ تلك العقباتُ الموضوعيّة، التي يمكن تجاوزُها، إلى مبرّراتٍ تجمِّد المبادراتِ الثوريّة.

٧ ـ أنّه ساد لدى بعض النخب العربيّة، وبخاصّةٍ الليبراليّة، منطقٌ روّجتْه الولاياتُ المتحدة والقوى الغربيّة عن «فزّاعة» المدّ الإسلاميّ الراديكاليّ «الإرهابيّ،» أو عن «العجز الديموقراطيّ» (Democracy Deficit) كلّما أشيرَ إلى احتمالات التغيير في الوطن العربيّ. وتكثّف هذا المنطقُ بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، واشتدّت التحذيراتُ من أن تقود أيُّ عمليّةٍ ديموقراطيّةٍ وإصلاحيّة تشهد انتخاباتٍ حرّةً ونزيهةً إلى سيطرة المتطرّفين الإسلاميين على الحكم. هذا المنطق يستند إلى خطيئة مغرضة تهدف إلى تكريس عجز الشعوب العربيّة والإسلاميّة، وكأنّ هذه تعاني خللاً جينيّاً يمنعها من ممارسة الديموقراطيّة أو السعي إليها.

٨ ـ اعتبارُ المطالب ذات البعد الاقتصاديّ والمعيشيّ هي المحرّكَ شبهَ الحصريّ لأيّ تحرّك جماهيريّ احتجاجيّ، وخصوصًا ما يتعلّق بالآتي. الحدّ الأدنى للأجور، غلاء السلع الأساسية، تفشّي البطالة، انتشار الفساد على نطاق

واسع. وقد تقترن أحيانًا بمطالب ذات صلة بالحريّات العامّة، وبالاعتراض على القمع والاعتقالات التعسفيّة

٩ ـ إعطاءُ الأولويّة للنشاط الاحتجاجيّ الجماهيريّ في العاصمة. ولذلك نادرًا ما تجري التحرّكات بالتوازي مع مدن رئيسة أخرى، لأنّ المطلوب هو إحداثُ ضجّة إعلاميّة وسياسيّة تبدو فيها العاصمةُ المسرحَ الأساسَ للتأثير

هذه المسلّمات التسع كانت قائمةً حتى انبلاج الثورتين التونسيّة والمصريّة، وما تلاهما من انتفاضات وتحرّكات جماهيريّة واسعة في العديد من الأقطار العربيّة الاخرى (خصوصًا ليبيا واليمن). وعلى الرغم من مشروعية العديد من جوانب هذه المسلّمات، فإنّ التطوّرات جاءت لتؤكّد قصورَها عن الإحاطة بما جرى، لا بل تجاوزها في حقل الاختبار الميدانيّ بوصفها الشروطَ الضروريّة الوحيدة أو المرتكزاتِ المؤشِّرةَ نحو المسار الطبيعيّ للتغيير في الوطن العربيّ.

فقد جاءت التطوّراتُ الميدانية للثورتين، بعمقها وسرعتها، لتؤكّد أنّ التغيير الثوريّ لا ينتظم وفق تقديراتٍ وتصوّراتٍ تجري في الغرف المغلقة، ولا يبرِّر عدمَ رفع سقف المطالب الشعبيّة باتجاه السعي إلى التغيير الثوريّ الشامل وطرح شعار «إسقاط النظام.»

أوهام جديدة يتوجّب الحذرُ من تكريسها

مع انتصار المراحل الأولى والحاسمة من الثورتين بإسقاط رأسيْ بن عليّ ومبارك، شاعت لدى أوساط إعلاميّة وفكريّة وسياسيّة عديدة مقولةٌ تصفهما بأنهما ثورتا فايس بوك وتويتر وإنترنيت وشبكات «تواصل اجتماعيّ.» كما أَطلق البعضُ على كلّ منهما أوصافًا من قبيل «ثورة الشباب» أو «ثورة الطبقات الوسطى.»

بالطبع لا يجوز إنكارُ الدور الطليعيّ والبارز للشباب، ولحركة المدوِّنين على الشبكة المعلوماتيّة، في التنظيم وشجاعة الإقدام والمبادرة إلى تحدّي النظام. ولكنْ من الخطأ أن نقع في أوهام الاستنتاج أنها فعلاً ثوراتُ إنترنت! وإنْ عدنا إلى الإحصاءات المتداولة في العامين الأخيرين، ٢٠٠٩ و٢٠١٠، حول نسبة مستخدمي الإنترنت في تونس ومصر، لوجدناها بمعدل ٣٣٪ في تونس و٢١٪ في مصر على وجه التقريب من مجمل السكّان. وإنْ أخذنا في الاعتبار أنّ نسبة القادرين على الاستخدام المتمرِّس والوافي لشبكة الإنترنت ولأبعادها المتنوّعة، بما هو أبعد من البريد الإلكترونيّ وحده، لا تتجاوز نصفَ هاتين النسبتين، أدركنا حجمَ المغالطة التي نقع فيها بأن نَنْسب الثورتين اللتين اشتركتْ فيهما كلُّ قطاعات المجتمع إلى مستخدمي الإنترنت فقط. لا شكّ في أنّ الإنترنت واستخداماتها المتنوّعة ساهمتْ في التحفيز والتنظيم والدعاية والتواصل، لكنّها لم «تَصْنع» الثورة.

...ولا هما ثورتا فضائيّات

وهمٌ آخر قد يترسّخ في الأذهان، مفادُه أنّ الثورتين فضائيّتان، ولاسيّما بعد الدور البارز والمتميّز للقنوات الفضائيّة في نقل أحداثهما وتطوراتهما بصورة مباشرة وحيّة. وذهب البعض إلى تقدير الدور الخاصّ الذي لعبته قناة الجزيرة، وإلى اعتبار الثورتين من صنعها، وإلى أننا نعيش في «عصر الجزيرة.»

بالطبع لا يجوز إغفالُ اهميّة القنوات الفضائيّة أو التقليل من دورها الحيويّ في نقل أحداث الثورة وتأمين التواصل السريع مع مجرياتها، الأمر الذي ساعد في صياغة المزاج الجماهيريّ الجمعيّ من حولها. ولكنْ يبقى الإعلامُ الوسيلةَ التي تعكس الحراكَ الجماهيريّ، ولا تصنعه.

الصمغ اللاصق للحراك الثوريّ في تونس ومصر

يخطئ كثيرًا مَن يروِّج فكرةَ غياب الشعارات الوطنيّة والقوميّة عن حراك الثورتين لأنه بذلك يقع في فخّ الفهم الميكانيكيّ، بل السطحيّ، لتفسير أسباب الطوفان الجماهيريّ الذي انساب إلى الشوارع والميادين في البلدين بصورة مستدامة وغير مسبوقة. ويكمن الفهمُ الميكانيكيّ في محاولة إسقاط تجارب سابقة للحراك الجماهيريّ العربيّ الاحتجاجيّ خلال مراحل العدوان الصهيونيّ أو الأميركيّ على أجزاء في الوطن العربيّ، حيث تُرفع تلقائيّاً شعاراتٌ مثل «الموت لإسرائيل والموت لإميركا،» على الحراكات الثوريّة الأخيرة؛ وكأنّ رفع مثل هذه الشعارات وحدها يَكْفل تأكيدَ «عداء» الجماهير للحلف الأميركيّ ـ الصهيونيّ.

صحيح أنّ شعاراتٍ رئيسةً ثلاثة رُفعتْ في مستهلّ الحراك الشعبيّ في تونس ومصر، وتمحورتْ حول الخبز والحريّة والكرامة الإنسانيّة، قبل ان يتصدّرها شعارُ «الشعب يريد إسقاط النظام.» لكنْ لندقّقْ قليلاً مثلاً في شعار «الكرامة الإنسانيّة» من دون أن ننسى شعارَ «الشعب يريد إسقاط النظام،» ولنحاولْ قراءةَ معانيهما في الحالة العربيّة، وبخاصةٍ حالتا نظاميْ مبارك وبن عليّ. فالحقّ أننا لا يمْكننا فصلُ الكرامة الإنسانيّة عن الكرامة الوطنيّة والقوميّة في حالتنا العربيّة تحديدًا؛ ذلك لأنّ المهانة التي يعانيها المواطنُ العربيّ بحثًا عن لقمة عيشٍ أو فرصة عملٍ أو سكنٍ لائقٍ لأسرته أو تعليمٍ لأولاده، أو المهانة التي يشعر بها لدى تعاطيه مع بيروقراطيّة حكوميّة ينخرها الفساد، يماثلها ويمتزج معها هوانٌ يمسّ كرامتَه الوطنيّةَ والقوميّةَ تحت نير حكمٍ استبداديٍّ يصادر حريّتَه ويكتم أنفاسَه ويَقتل أحلامَه ويسلبه أيَّ شعور بالعنفوان الوطنيّ والقوميّ نتيجةً لدور ذلك الحكم الوكيل التابع والخادم الذليل المطيع للمشيئة الأميركيّة والصهيونيّة

وفي حالة النظامين التونسيّ والمصريّ تحديدًا، لم يتورّعْ بن عليّ ومبارك عن الانغماس في التآمر على الشعوب العربيّة، وعن قيامهما بأدوارٍ قذرةٍ وبلا خجل

التغيير الثوريّ لا ينتظم وفق تقديراتٍ تجري في الغرف المغلقة، ولا يبرِّر عدمَ رفع سقف المطالب الشعبيّة باتّجاه السعي إلى التغيير الثوريّ الشامل وطرح شعار «إسقاط النظام»

ضدّ شعبنا في فلسطين ولبنان والعراق وضدّ قواه المقاومة (على سبيل المثال لا الحصر). وشكّل تواطؤ نظام مبارك في شنّ الحرب العدوانيّة على غزّة، ومن ثم مشاركته في حصارها، ذروةً في الغدر والتآمر.

يحاول بعضُ المغرضين أو المنزعجين من انتصار الثورتين إخفاءَ تذمّرهم بعد التحاقهم متأخّرين بتأييدهما. ويتبجّحون بغياب الهتافات والشعارات المؤيّدة لفلسطين عن الصدارة، وكأنّ شعار إسقاط الأنظمة الوكيلة للحلف الأميركيّ ـ الصهيونيّ لا يشكّل أبلغَ الهتافات وأصدقَ المواقف المناصرة لفلسطين وللقضايا الوطنيّة والقوميّة العربيّة، أو كأنّه ليس بلاغًا صارخًا على التحرّر من التبعيّة والخنوع. وفي الحالة المصريّة تحديدًا، حملتْ رياحُ الثورة تطلّعاتِ الشعب المصريّ إلى استعادة الكرامة، وجسّدتْ توقَهم إلى عودة مصر قوةً إقليميّةً وازنةً بعد تقزيمها وتهميشها المديدين من قبل مبارك ونظامه الخانع. يكفي أن نتذكّر العبارة التي تردّدتْ على كلّ شفة ولسان في مصر بفعل الثورة: «أفخر بأنّي مصريّ أو مصريّة» لقد استردّ المواطنُ شعورَه بالعزّة والكرامة، وهلّل للإطاحة بمن سلبه ذلك الشعورَ الإنسانيَّ النبيل. وذلك تعبيرٌ عن استعادة مصر لقرارها الوطنيّ والقوميّ بعدما فقدته بتقييدِها باتفاقيّات كامب ديڤيد، وبسلخِها عن عروبتها، وبخسارتها لثقلها في إدارة الصراع العربيّ ـ الصهيونيّ. إنّه التعبير الأوفى عن الاستجابة لوجدان الشعب المصريّ، المجسِّد للوجدان العربيّ الجمعيّ.

قد ينجح المحلّلون والخبراء في تقديم تفسيرات متنوّعة للعنصر الحاسم والمحرّك للثورتين. فيركّز بعضُهم على الأسباب الاقتصاديّة والمعيشيّة والبطالة والفساد؛ ويركّز آخرون على الاستبداد والظلم وتزوير الانتخابات. والحقّ أنّه لا يمْكن عاقلاً إلاّ أن يعترفَ بجدوى هذه العوامل مجتمعةً، لكنني أعتقد أنّ القوة الحاسمة، التي كانت بمثابة الصمغ اللاصق لكافّة الأسباب المذكورة آنفًا، هي توقُ الجماهير إلى تحرير إرادتها واستعادة الشعور بالكرامة الإنسانيّة والوطنيّة والقوميّة المهدورة ـ وهو شعورٌ عابرٌ للتصنيفات الطبقيّة والعرقيّة والجيليّة. وعندما نُقرّ بهذه الحقيقة فلن نَغْفل عن الاعتراف بأنّ الشعارات «التقليديّة» المؤشِّرة على القضايا الوطنيّة والقوميّة لم تكن فعلاً غائبةً عن جوهر الحراك الجماهيريّ، وإنْ تمّ التعبيرُ عنها بأشكالٍ رمزيّةٍ مكثّفة ومضمرة من خلال صدارة شعار الكرامة الإنسانيّة الشاملة.

مسألة التغيير والعنف الثوريّ

لم يلحقْ بمنطق العنف الثوريّ والكفاح المسلح تشويهٌ وتسفيهٌ يفوقان ما لحق به في العقود الأخيرة على يد فصائل فلسطينيّة كانت تحمل لواءه ثم انخرطتْ في اتفاقيّات أوسلو نتيجةً منطقيّةً لتبنّي شعار «الحلّ المرحليّ.» والحقّ أنّ القضيّة

الفلسطينيّة كانت، ولا تزال، أعدلَ قضيّة عالميّة تبرِّر الكفاحَ المسلّحَ ضدّ أطول وأقسى احتلال استيطانيّ عرفته الشعوبُ في التاريخ المعاصر. وكان العنفُ الثوريّ، ولا يزال، وسيلةً مشروعةً ضدّ المحتل الخارجيّ، أو ضدّ الطاغية الداخليّ عندما يلجأ إلى إبادة شعبه وإبادة معارضيه، على الرغم من أنّ مشروعيّة العنف الثوريّ في نظر «المجتمع الدوليّ» المهووس بـ «الإرهاب» مرتبطةٌ بحقّ الشعوب في الدفاع عن النفس ولا يحظى ذلك العنف باعترافه إلا عند انتصاره. وفي المقابل، ساد منطقُ احتكار العنف (بلا حدود أو ضوابط) من قِبل القوى المهيمنة على النظام الدوليّ أو من قِبل السلطات الحاكمة، ويشرعَنُ عنفُها على الرغم من انتهاكه القانونَ الدوليّ والأعرافَ الإنسانيّة.

لقد أشرتُ إلى التجربة الفلسطينيّة لأنّ مجملَ الوضع العربيّ لن يستقيم أفقُه النضاليّ ما لم تعد شعلةُ العنف الثوريّ تضيء من جديدٍ دروبَ النضال، وتصون التضحياتِ الجسيمةَ التي قدّمها الشعبُ الفلسطينيُّ والساحاتُ العربيّةُ التي تقاوم الاحتلالَ الأميركيَّ المباشر ووكلاءه الإقليميين، بدءًا من العراق وانتهاءً بكلّ المحميّات الأميركيّة ـ العربيّة وأرى علاقةً وثيقةً بين المقاومات العربيّة المسلّحة، والحراكِ النضاليّ السلميّ العربيّ الذي بدأه الشعبُ التونسيُّ البطل. وجميعُ هذه النضالات تشكّل روافدَ لحركة تحرّر عربيّة متجدّدة.

سيصوغ كلُّ قطر عربيّ أسلوبَه الخاصَّ في تحقيق أهدافه. لكنْ لا يجوز أن يغيبَ عن الصورة أنّه في كلّ الحالات ـ لا في الحالة الليبيّة الراهنة وحدها التي فَرض نظامُ القذّافي الدمويّ تحوّلَها إلى انتفاضةٍ مسلّحةٍ تدافع عن الشعب الليبيّ وتعمل على محاصرة آخر معاقل النظام لإسقاطه ـ لا بدّ من الأخذ في الحسبان أن تتهيّأ الطلائعُ الثوريّةُ لإمكانيّة استخدام العنف الثوريّ. يتوجّب دائمًا الاستعدادُ الكفؤ لتشكيل وحدات سريّة مدرّبة ومتمرّسة تكون بمثابة قوة احتياطيّة للتدخّل في اللحظة المناسبة لحماية التحرك الجماهيريّ السلميّ من بطش الأنظمة المجرمة. بكلام آخر، على كلّ الشعوب العربيّة التوّاقة إلى الحريّة والكرامة أن تُعدّ كتائبَ الحماية لثورتها، والتدخّل الميدانيّ الضروريّ والمحدود عند الضرورة، ثم الانسحاب السريع لدى ردع أدوات الإجرام عن الإيغال في تنفيذ مخطّط الثورة المضادّة.

ملاحظات أخيرة حول التراكم النضاليّ

لاستكمال المشهد الثوريّ العربيّ الذي فجّرته ثورتا تونس ومصر، لا بدّ من الأخذ في الاعتبار وجودَ ظروفٍ موضوعيّةٍ مساندةٍ لعبتْ أدوارًا ممهِّدةً وحافزةً، شكّلتْ جميعُها تراكمًا في الوعي الجماهيريّ المتجدّد بكسر حاجز الخوف وتصليب عزم الشعوب العربيّة. ومنها: ١) نجاح المقاومة العراقيّة في إفشال مشروع الاحتلال المباشر والهيمنة على العراق. ٢) انتفاضتا الشعب الفلسطينيّ في العقد الماضي. ٣) انتصار المقاومة اللبنانيّة وطرد الاحتلال الصهيونيّ عن معظم الأراضي اللبنانيّة عام ٢٠٠٠، وصمودها مجدّدًا وانتصارها على عدوان تمّوز ٢٠٠٦. ٤) صمود الشعب الفلسطينيّ ومقاومته في غزّة ضدّ العدوان الصهيونيّ في ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩، واستمراره في تحدّي الاحتلال والحصار. ٥) الانتفاضات العمّاليّة والشعبيّة المختلفة منذ عام ٢٠٠٥، وبخاصةٍ في مصر وتونس. ٦) تسريبات ويكيليكس للتقارير الديبلوماسيّة الأميركيّة، وقد زادت في تعرية أنظمة التبعيّة العربيّة ورموزها. ٧) تنامي مزاج جماهيريّ غاضب على مشاريع التوريث (في مصر واليمن وليبيا وتونس...).

لا شكّ في أنّ ثورات الشعوب العربيّة حقّقتْ في أسابيع ما كان يُعتقد أنه يحتاج إلى سنين وعقود. انه الزمن الثوريّ الجديد لشعوبنا التي صمّمتْ على دحرِ الاستبداد والاحتلال وزرعِ الأمل في نهضةٍ عربيّةٍ جديدة.

بيروت ـ واشنطن

منذر سليمان

كاتب عربيّ من لبنان (وقد كَتَبَ المقالةَ قبل تطوّر الأحداث خارج تونس ومصر واليمن، فاقتضى التنويه ـ الآداب).